الجمهورية
الجمعة 26-08-2011 العدد 147
8

فضل الله: لا صدقية لدليل "الاتصالات"

بعد المؤتمر الصحافي الذي عقده رئيس كتلة "الوفاء للمقاومة" النائب محمد رعد مقتدا القرار الاتهامي الصادر عن المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، "سياسيا وقانونيا"، أكد رئيس لجنة "الإعلام والاتصالات" النائب حسن فضل الله "حجم الخرق والانكشاف الذي تتعرض له شبكة الاتصالات من العدو الإسرائيلي باعتراف الاتحاد الدولي للاتصالات التابع للأمم المتحدة وإدانته"، مستغربا "تجاهل المحكمة الدولية، التي تزعم أنها تعمل وفق معايير العدالة الجنائية الدولية، ما اثبته الاتحاد الدولي للاتصالات لجهة سيطرة إسرائيل على قطاع الاتصالات اللبناني".

وقد عقد فضل الله مؤتمرا صحافيا، أمس في مكتبة مجلس النواب، في حضور وزير الاتصالات نقولا صحناوي، رئيس الهيئة المنظمة للاتصالات بالإنابة عماد حب الله، كبير خبراء إدارة الترددات في الهيئة المنظمة للاتصالات المهندس محمد أيوب والمستشارة المهندسة ديانا بو غنام. وشرح الخبراء عبر شاشة عملاقة طريقة خرق الشبكات والتحكم عن بعد والتحكم في خدمات الـSMS. وعُرضت أفلام وثائقية تؤكد هذا الخرق. وتوزع المشاركون الشرح كل حسب اختصاصه.

وأوضح فضل الله أن "هذا المؤتمر الصحافي المشترك يُعقد استكمالا لما بدأناه سويا كممثلين على مستوى الدولة اللبنانية في قطاع اتصالاتنا الوطني، الذي يتعرّض لعدوان إسرائيلي مستمر كشفت أجهزة الدولة بعض وجوهه من خلال التجسس الإسرائيلي المباشر عليه، والتحكم في مقدراته والسيطرة عليه بواسطة عملاء جرى زرعهم داخل الشركات، أو بوسائط تقنية عالية، وهو ما تمكنت الدولة من ضبطه بالوقائع والأدلة، واستدعى إدانة من أعلى هيئة دولية هي الاتحاد الدولي للاتصالات. وهذا كله مثبت بمستنداته ووثائقه التي عرضناها معا في مؤتمرنا الصحافي المشترك في 23 تشرين الثاني 2010، مع وزير الاتصالات آنذاك تريبل نحاس والفريق اللبناني الذي شارك في مؤتمر المكسيك للاتحاد الدولي للاتصالات ويحضر معنا اليوم".

ولفت إلى أن "المحكمة الدولية وقرارها أحدثا انقساما خطيرا في لبنان لا ينكره أحد جرّاء مسار لجان تحقيقها وما ساقته من اتهامات تكاد اليوم تخرّب بلدنا من خلال ضرب نسيجه الوطني، ذلك باتهام خطير يضع اللبنانيين أمام أسئلة مقلقة حول وضع بلدهم ومستقبله"، مضيفا: "على رغم الأخطار وما يرتبه هذا القرار على البلد، فإنه مبني على كلمتين هما "الاقتران المكاني" وتعداد الوان شبكات هواتف قد يحتاج فك رموزها وألوانها إلى خبراء ألوان وليس إلى قضاة أو محامين".

(التتمة صفحة 26)

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"

الجمعة 26-08-2011 العدد 147

فضل الله: لا صدقية لدليل "الاتصالات"

(تتمة الصفحة 8)

وسأل: "هل يمكن علميا الاعتماد على مثل هذه الأدلة لتوجيه اتهام في هذا المستوى؟ وهل داتا الاتصالات اللبنانية سليمة ولم يتم التلاعب بها؟ وهل في ضوء ما تعرّضت له من تحكم وسيطرة يمكن إثبات فرضية وجود المستهدفين في الأمكنة التي أشار إليها القرار الاتهامي؟ وما هي مقولة الاقتران المكاني ونسبة رقم هاتفي إلى آخر واعتبارهما واحداً؟".

سلسلة فرضيات

وبعد الشرح الفني والتقني للاختصاصيين في قطاع الاتصالات، عقّب فضل الله، معتبراً أنّ "الاستناد إلى دليل الاتصالات قائم على سلسلة من الفرضيات التي تفتح على مئات من الاحتمالات وكلها عبارة عن تزامن وجود مجموعة هواتف محمولة لا يعرف أصحابها، كما يقرّ القرار نفسه، ويتم تحميلها مسؤولية الاغتيال، ثم نسبت هذه الهواتف إلى أشخاص "من المعقول الاستنتاج"، كما في نص القرار الاتهامي، أنهم أنفسهم في ضوء ما تقدم، تبين لكم من خلال الثروحات التقنية أن:

1 – حجم الخرق الذي أصاب قطاع الاتصالات وقدرات العدو الإسرائيلي في هذا المجال الذي عرّض الشبكة لانكشاف شبه كامل لفترات وسنين طويلة.

2 – المحكمة الدولية، والتي تزعم أنها تعمل وفق أعلى معايير العدالة الجنائية الدولية، تجاهلت بالكامل ما أثبتته أعلى هيئة دولية للاتصالات تابعة للأمم المتحدة لجهة سيطرة إسرائيل على قطاع الاتصالات اللبناني والتحكم فيه، وهذا يفتح باب التساؤلات عن سبب هذا التجاهل والإصرار على دليل مطعون في صدقيته، وهو سؤال نضعه في رسم الرأي العام الحريص فعلا على معرفة من اغتال الرئيس الشهيد رفيق الحريري ورفاقه في 14 شباط 2005.

3 – لا يمكن الاعتماد على دليل الاتصالات علميا ولا سيما الاقتران المكاني منه في قضية حساسة وخطيرة مثل قضية اغتيال الرئيس رفيق الحريري، بحيث من الممكن أن تدفع البلاد إلى شفير الهاوية بالاستناد إلى مجرد شك أو افتراض أو استنتاج".

وأوضح فضل الله أنّ عقده هذا المؤتمر ينبع من كونه ينتمي إلى فريق معني بموضوع الاتصالات في لبنان وليس كجهة سياسية، مشدّدا على "أننا "كجهة سياسية نعتبر أن لا صدقية لهذه المحكمة ولا نثق بها"، معتبراً أنّ "هذه المحكمة لو كانت تتوخى الحقيقة لكانت فتشت عن أدلة إضافية، تملكها أساسا، إلا أنها تتجاهلها بسبب قرار سياسي متخذ مسبقاً".

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"